سلسلة « دراسات وأبحاث »

# إصلاح نظام الضمانات المنقولة

## الفرصة الضائعة

قراءة في أول مشروع قانون لإصلاح نظام الضمانات المنقولة بالمغرب


د. محمد العلواني

رئيس قسم بالمجلس الأعلى
لمراقبة مالية الأوقاف العامة

د. عبد المهيمن حمزة

أستاذ باحث
جامعة محمد الخامس بالرباط



مجلة القضاء المدني

دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع


DAR AL AFAK

# الفهرس


تصدير ..... 3

تمهيد عام ..... 5

تمهيد ..... 11

## الفرع الأول

## التأثير العام على تقسيمات وبنية قانون الالتزامات والعقود المغربي

**المبحث الأول: استحداث بيع خاص مضمون بشرط الاحتفاظ بالملكية** ..... 31

المطلب الأول: عرض الأحكام العامة للفرع الخامس الجديد مع مقارنته مع مثيله في القانون المدني الفرنسي ..... 36

المطلب الثاني: تباين منهجية التقنين بين مشروع قانون إصلاح الضمانات المنقولة والقانون المدني الفرنسي ..... 37

المطلب الثالث: إقرار مشروع قانون إصلاح الضمانات المنقولة لإمكانية الانقضاء الجزئي بالمقارنة مع القانون الفرنسي ..... 39

**المبحث الثاني: إحداث كتاب ثالث جديد متعلق بـ: «الضمانات والأسباب القانونية الأخرى للأولوية»** ..... 41

المطلب الأول: تحديد المقصود بـ: «الضمانات والأسباب القانونية الأخرى للأولوية» ..... 43

المطلب الثاني: تحديد المقصود بـ «مختلف الأسباب القانونية للأولوية الواردة على المنقولات» ..... 44

## الفرع الثاني

## التأثير الموضوعي على قانون الالتزامات والعقود المغربي

**المبحث الأول: تحديث أحكام الضمانات المنقولة التقليدية وإحداث أخرى منقولة جديدة** ..... 53

الفقرة الأولى: تطوير مؤسسة الرهن الحيازي للمنقول بما يتوافق مع حاجيات التمويل والائتمان ..... 56

الفقرة الثانية: التراجع عن الصفة العينية في الرهن الحيازي الوارد على المنقول المادي ..... 59

الفقرة الثالثة: تعزيز الحرية التعاقدية في عقد الرهن الوارد على المنقول من خلال التلطيف من قاعدتي: «عدم تجزئة الرهن» و«تخصيص الرهن» ..... 61

**المبحث الثاني: إدراج رهن المنقول دون نقل حيازة في صلب قانون الالتزامات والعقود مع تنويع محاله** ..... 69

**المبحث الثالث: التبني الصريح لنقل الملكية على سبيل الضمان في المعاملات الائتمانية** ..... 74

أولا: تنظيم حوالة الديون بقائمة معدة على سبيل الضمان ..... 74

ثانيا: الرهن الحيازي النقدي ..... 82

**المبحث الرابع: تجميع الامتيازات العامة والخاصة الواردة على المنقولات مع تضمينها امتيازات جديدة** ..... 87

## الفرع الثالث

## التأثير على مستوى أنماط تحقيق الضمانات وتحديد رتب المستفيدين من حق الأسبقية في الوفاء

**المبحث الأول: إحداث أنماط جديدة لتحقيق الضمانات العينية المنقولة** ..... 95

**المبحث الثاني: السمات الخاصة لطرق التحقيق المستحدثة للمنقول المرهون** ..... 100

أولا: اقتران اختيار طرق تحقيق المنقول المرهون بصفة المدين الراهن ..... 100

ثانيا: مراعاة مبدأ التناسب بين قيمة المال الضامن والدين المضمون عند التحقيق ..... 102

**المبحث الثالث: تحديد رتب المستفيدين من حق الأولوية في الوفاء** ..... 110

الفقرة الأولى رتب الدائنين المستفيدين من حق الأولوية على المنقولات في حالة قدرة المدين على الوفاء وسداد الحقوق ..... 113

الفقرة الثانية: رتب الدائنين المستفيدين من حق الأولوية على المنقولات عند خضوع المدين لمسطرة التسوية أو التصفية القضائية ..... 119

## الفرع الرابع

## التأثير على مستوى إقرار نظم جديدة لحماية حقوق الدائنين والأغيار

**المبحث الأول: إحداث نظام قانوني لتمثيل الدائنين (وكيل الضمانات)** ..... 125

**المبحث الثاني: إحداث نظام قانوني إشهاري لحماية حقوق الأغيار** ..... 143

**الملاحق** ..... 100

**الفهرس** ..... 223

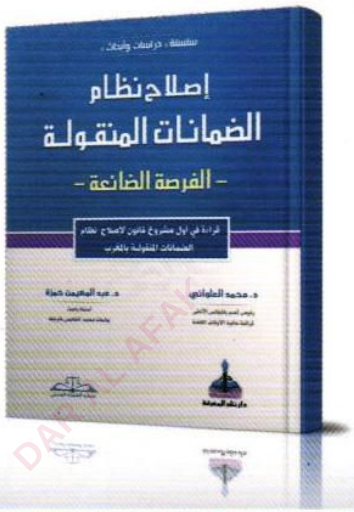


## سلسلة « دراسات وأبحاث »

**المشرف العام**

**زكرياء العماري**

**دكتور في الحقوق**

**أستاذ باحث بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء**

تعد هذه الدراسة توجيها نظريا للحمولة التشريعية التي جاء بها أول مشروع لإصلاح نظام الضمانات المنقولة بالمغرب، وكذا للتأثير الذي كان سيحدثه على مستوى البنية العامة لقانون الالتزامات والعقود، بالنظر لاقتراحه إحداث كتاب جديد خاص بـ" الضمانات والأسباب القانونية الأخرى للأولوية" الذي خصص بدوره الباب الثالث منه لـ «الضمانات المنقولة»، حيث عمد من خلاله إلى تبني أنماط جديدة للضمانات الواردة على المنقولات مادية كانت أو غير مادية كضمان للحصول على التمويل، من خلال توسيع مجال هذه الأصول المنقولة، وكذا طبيعة الحق الممنوح للدائن فيما إذا كان حقا للأولوية في استيفاء الحق Droit de préférence أو حقا للتفرد في الوفاء Droit dexclusivité .

لكن، على الرغم من زخم التعديلات الإيجابية التي حملها هذا المشروع، فقد تم التراجع عنه من دون تقديم أي تبرير أو تفسير، ليحل محله مشروع ثان صدر بشأنه قانون يحمل رقم 18-21 يتعلق بالضمانات المنقولة، والذي يعاب عليه أنه ليس فقط أسقط مقترح تخصيص باب للضمانات المنقولة في قانون الإلتزامات والعقود المغربي، بل استتبع ذلك بالاستغناء عن العديد من الأشكال والأنواع الجديدة لهذه الضمانات التي كانت مضمنة في المشروع الأول، فشكل بذلك فرصة ضائعة لتجويد وتحديث التنظيم القانوني للضمانات المنقولة، لذا أبينا إلا أن نجعلها فرصة سانحة للدرس والتحليل صونا للأرشيف الذي ينبغي أن يظل متاحا للباحثين والمهتمين بصناعة التشريع.

لذا كان حريا أن نميط الستار عن المستجدات الذي حملها المشروع الأول، كشفا لحمولته القانونية - التي تعد متقدمة - في مجال قانون الضمانات المنقولة، مع لفت انتباه المشرع المغربي إلى ضرورة استحضاره للأخذ بالعديد من المقترحات التي رامت تطوير نظم الضمانات المنقولة، بما يخدم ويعزز الحصول على التمويل والائتمان، إن قرر المشرع المغربي لاحقا الإقدام على تعديل قانون الضمانات المنقولة الحالي.

**المؤلفان**

دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع

10 شارع الفضيلة، الحي الصناعي، يعقوب المنصور - الرباط
الهاتف : 02 57 37 79 (212) 05 - 14/38 69 79 37 (212) 05
الفاكس : 43 03 79 37 (212) 05
E-mail : darnachrmaarifa@menara.ma
darnachrelmaarifa@gmail.com
Site web : www.darnachralmaarifa.ma

ISBN 978-9920-589-76-5

9 789920 589765

90 د

CTP - مطبعة المعارف الجديدة/الرباط 2023